بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إنَّ الحمدَ للّه نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ باللّه من شرورِ أنفسِنا، ومن سيئاتِ أعمالِنا، مَنْ يَهْدِهِ اللّه فلا مُضِلَّ له، ومَنْ يُضْلِلْ فلا هاديَ له.

وأشهَدُ أنْ لا إلهَ إلاّ اللّه وحدَه لا شريكَ له، وأشهَدُ أنّ محمداً عبدُه ورسولُه.

﴿يا أيُّها الذينَ آمَنُوا، اتّقوا اللّه حَقَّ تُقاتِه ولا تموتُنَّ إلاَّ وأنتم مسلمون﴾.

﴿يا أيُّها الذينَ آمنوا، اتقوا ربَّكُم الذي خلَقكم من نفسٍ واحدةٍ وخَلَقَ منها زوجَها، وبَثَّ منهما رجالاً كثيراً ونساءً، واتقوا اللّه الذي تساءَلونَ به والأرحامَ، إنَّ اللّه كانَ عليكم رَقيباً﴾.

﴿يا أيُّها الذينَ آمنوا، اتقوا اللّه وقُولوا قولاً سَديداً يُصْلِحْ لكُم أعمالَكُم ويغفِرْ لكم ذنوبَكُم، ومَنْ يُطِعِ اللّه ورسولَه فقد فازَ فوزاً عظيماً﴾.

أمَّا بعدُ: فإنَّا كُنَّا قد طبعنا « صحيح مسلم » منفرداً في مجلَّدٍ واحدٍ، واخترناه أن يكون ثاني اثنين، إذْ ألحقناه «صحيح البخاري» الرائدَ الأولَ في بابه، والمقدَّمَ بعد كتاب اللّه تعالى.

وما خدمتُنا للكتابين إلاَّ أنَّا ندينُ لصاحبهما بالفضل والعلم والمعرفة والمكانة، وأنَّ الانتقاءَ الذي قامَ عليهما الكتابان لم يُوازَ بانتقاءٍ قبلُ وبعدُ، مع هذا الشمول.

وما نقولُ هذا عن متن كتابنا إلاّ عن درايةٍ وعلمٍ به، فقد كنا قرأناه ودرسناه مرَّاتٍ، ونَظَرْنا في ماهيَّةِ انتقائِه للأحاديث، وتعلَّمنا حُجَّتَه في مقدمتِه، واستظهرنا منهجَه من طريقتِه في «الصحيح» وكتابِهِ الآخر «التمييز»، الذي يُعَدُّ من أقدمِ ما كُتِبَ في بابه. فوجدنا أنّا أمامَ عالمٍ فَذٍّ، حُقَّ له ذاكَ التّقدُّمُ في تلك المرتبةِ، وعُدَّ من أصحابِ الاجتهادِ، وإنْ كانَ بينَه وبينَ غيرِه مخالفاتٌ أُصولية في مَنْهَجيَّةِ التصحيح فإنَّ هذا لا يُخرجُه عن المناهج الجادَّةِ والمُعتبرة، إذْ ما قالَ أمراً من الأصولِ في مقدمةِ كتابه هذا أو كتابهِ التمييز، إلاّ كانَ له وجهةُ نَظَرٍ عقليّة، لا يمكنُ تفنيدُها بتلك السهولةِ، والأمرُ منبعُه الاجتهاد.

فكانَ من الأوائل الذي فاقوا أقرانَهم بمنهجياتٍ وظّفُوها عمليّاً، خائِضينَ غمارَ النقدِ منهم وعليهم، متحملين عناءَ ذلك. ولو نظرنا إلى المنهجيات بمحاكماتٍ في دقتِها وتتبُّعِ أصحِّها ومناقشتِها، لَما وجدنا بُعداً أن نقول: إنَّ ذُرْوَةَ القرنِ الثالثِ خَلَّفَ لنا أربعةَ حُفَّاظٍ، كانوا هُم الحُماةَ الذائدين عن سُنَّةِ النبي ﷺ ما يشوبُها من دخيلٍ وكَذِبٍ وَوَهَمٍ، أولئك: البخاري، وأبو زُرعةَ، وأبو حاتم، ومسلم بن الحجاجِ، رحمهم اللّه. ولولاهم لضاعَ علمٌ كثيرٌ.

وانطلاقاً من تلك المعرفة، ومن تقبُّلِ الأُمَّةِ لأصحيَّةِ الصحيحين، قدَّمْنا هذا المتنَ ليكونَ الثانيَ

في سلسلتنا الحديثية، وها نحن نتبعه بشرحِه ليحظى ما حظي صحيح البخاري إِذْ قدَّمنا له أيضاً « فتح الباري ».

وهذا الشرح الذي نحنُ بصددِه من أشهرِ الشروح التي اعتنت بالصحيح، وطُبِعَ مرَّاتٍ كثيرة، ولم تخرج هذه الطبعاتُ إلاَّ تكراراً دونَ بيانٍ زائدٍ، أو متابعة، وبقيَ في الكثير منها أخطاءٌ كثيرة من الطبعِ أو التحقيق.

وامتازَ عملُنا هُنا بأمورٍ كثيرة، يمكنُ إيجازُها (في المتن والشرح) بالآتي:

١- اعتمدنا في متن الصحيح هذه على نُسخة محمد فؤاد عبد الباقي، لأنّها من أفضَلِ النُّسَخِ وأَدَقِّها. واعتمدنا ترقيمَه لها، لأنّه السائدُ المشهورُ في ترقيمِ الصحيحِ، فأبقيناه لتبقى الاستفادةُ منه، وليتمكن طالبُ العلم من مقابلتها على الكتبِ التي اعتمدت عليه، وليتسَنَّى له مراجعةُ «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» على ترقيمه.

وتُعَدُّ هذه النسخةُ مُوَثَّقَةً موثوقاً بها، قَلَّ أَنْ يَرِدَ فيها الوهمُ، وقد صَحَّحْنا الأخطاءَ الواردةَ فيها، وأتممنا السقطَ في بعض المواضعِ التي سَقطَ منها كلماتٌ سَهْواً، وأزلنا الإشكالَ في بعض الأسانيد، إذْ أوهمت الخطأَ فيها، أو جاءَت على وجهٍ يُشكلُ فيه الفهمُ. ونسبةُ هذا في نسخةِ عبد الباقي قليلٌ جدّاً بل نادرٌ.

كما أنّا صَحَّحْنا النسخةَ من الأخطاء المطبعية، كلماتٍ وأرقاماً، وأتينا بها على وجهِها، واللّه أعلمُ.

٢- ومِنْ صفةِ النسخةِ التي اعتمدنا عليها ترتيباً وترقيماً:

- أنها وُضِعت لها عناوينُ مستمدَّة من النَّوويِّ في شرحِه لمسلم، وغيرِه، إذْ إنَّ مسلماً لم يعنون لغير الكتاب، كأن يقولَ: كتاب الإيمان، كتاب الزكاة. وهكذا. أمَّا العناوينُ المُندرجةُ في كُلِّ كتابٍ فإنّما زيدت من الشُّراح لتوضيح مقاصد الأحاديث عند مسلم.

- أنَّ الأحاديث من بدايةِ الكتاب إلى منتهاهُ مُرَقَّمَةٌ حسبَ متنِ الحديث لكُلِّ صحابيٍّ، أي: إنَّ الحديثَ إذا جاءَ في رواياتٍ مختلفةٍ، وكانت عن الصحابيِّ نفسِه، عُدَّ ذلك كُلُّه حديثاً واحداً في الترقيم. فإذا جاءَ حديثٌ آخَرُ عن الصحابيِّ نفسهِ عُدَّ رقماً آخَرَ، فإذا جاءَ الحديثُ نفسُهُ عن صحابيٍّ آخَرَ عُدَّ رقماً آخَرَ. وهكذا.

- أنَّ كُلَّ كتابٍ من كُتبِ الصحيحِ مرَقَّمٌ على حِدَةٍ، وهو المذكور قبلَ الحديثِ أولاً، وقد اعتُبِرَ فيه ترقيمُ الطرفِ كثيراً، وإنّما ذُكِرَ هذا الترقيم ليُستفادَ من التعامُلِ معَ «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ»، فإذا ذُكر في هذا المعجم: الكتاب والرقم، فإنّما يريدُ به ذاك الترقيمَ الخاصَّ في ذاك الكتاب.

وقد وُضِعَ الترقيم الخاصُّ بين حاصرتين منفرداً أولاً، ووُضِع الترقيم العامُّ بين قوسين: ( ) بعد الأول.

وبالعادةِ فإنَّ ما ذُكِرَ له رقم عامٌّ كانَ له رقمٌ خاصٌّ، إلاَّ في أحيانٍ قليلةٍ قد يأتي فيها الرقمُ العامّ دونَ الرقمِ الخاصّ، وذلك يكونُ لاعتباراتٍ مُعَيَّنةٍ، منها: أنَّ الإسنادَ الواحد حَوَى حديثين، فذكرَ عند أولهِ الرقم الخاص، ثُمَّ فَصَّلَ بين الحديثين فذكرَ لهما رقمين عامين. ومنها أنَّ هذه القطعةَ من الحديث حديثٌ آخَرُ. أو أنَّ صحابيّاً آخَرَ جاءَ ذكرُه في الحديث راوياً لقطعةٍ من الحديث، أو جاءَ ليُحدثنا بأمرٍ زائدٍ عمَّا حدَّثَ به الصحابيُّ الأول. ففي مثلِ هذا قد يُغفِلُ عبد الباقي الرقمَ الخاصَّ ويُبقي على العامّ. وليس هذا العملُ مطَّرداً في كتابهِ بل قد يشُذُّ أحياناً، وقد يكونُ السببُ أنه محكومٌ لترقيماتِ المستشرقين الذين ساروا على ترقيماتٍ وضعوها واعتمدوها في كتابهم «المعجم المفهرس».

- أنَّ الرقمَ العامَّ إذا جاءَ في غير موضعهِ من الترتيب، فإنَّ هذا يعني أنَّ الحديثَ قد تقدَّمَ بهذا الرقم، وأنَّ هذا مكرَّرٌ له، أو قطعةٌ منه ومن أطرافِه.

- أنَّ بعضَ الأحاديث قد يُذْكَرُ فيها رقمان عامَّان، وهذا يعني أنَّ الحديثَ لصحابيَّيْنِ اشتركا فيه.

ولم يلتزم الأستاذ عبدُ الباقي بذلك.

- أنَّ بعضَ الأحاديث أُعطيت الرقمَ العامَّ السابقَ لها نفسَه بزيادة (م) على الرقم، وهذا يعني أنَّ هذا الحديث آخرُ غيرُ الأوَّل، تَنَبَّهَ إليه عبدُ الباقي أثناءَ الطبعِ، فإذا غَيَّرَ الرقمَ وجعلَه متسلسلاً اضطرَّ أن يُعيدَ أرقامَ الكتاب كلَّها بتعديلٍ عليها زيادةً أو نقصاناً، وهذا أمرٌ متعذِّرٌ أثناء الطبعِ، فآثَرَ أن يذكُرَ الرقمَ الذي قبلَه زائداً عليه حرف (م) يعني به: أنَّ الترقيم مُكرَّر.

٣- ممّا زِدْنا فائدةً على ما في البَنْدِ السابقِ:

- أنَّ الأستاذ عبد الباقي ما كان يُنَبِّهُ في المُكرَّر إلاَّ عندما يأتي بعدَ الأول، وذلك بوضعِ الرقمِ الذي سبقَ به قبلُ، أمّا الحديثُ الأول الوارد في الصحيح، فلا تنبيهَ أنَّه يتكرَّرُ بعدُ إلاَّ في فهارس الكتاب، دونَ كبير فائدة، لأنه لا يمكن أن يُطَّلَعَ على الفهارس عند كُلِّ حديثٍ.

أمّا هذه الطبعةُ فذكرنا عند كُلِّ حديث سيأتي بعدُ أنَّه مكرَّرٌ معَ بيان مواضعِ التكرار فيما يأتي.

- أنَّا زِدْنا مواضعَ من التكرار فاتَ الأستاذَ عبد الباقي أن يُنَبِّهَ عليها.

٤- خَرَّجنا الكتابَ كُلَّه من «صحيح البخاريّ» ذاكرين أرقامَ الأحاديث من طبعتنا، وهي الموافقة لترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي. موزِّعين تلك الأطراف من البخاري على طُرقِ مسلمٍ مراعين في هذا الطريق، والمعنى. ومراعاةُ الطريقِ هي الأغلب. وقد لا تكون الأرقامُ المنقولةُ عن البخاريّ مرتبةً بسبب أنَّ الأرقام الأولى هي الموافقة لرواية مسلم. إلاَّ أنَّ هذا لم يطَّرِدْ معنا في كُلِّ أحاديثه.

٥- أضَفْنا إلى هذا الكتاب مفاتيحَ وفهارسَ،

لِتُقَرِّبَ الفائدةَ إلى القارئ:

فذكرنا أكثر من عشرين ألف طرفٍ فهرساً لأحاديثِهِ، وهو فهرس شامل للأحاديث القولية والفعلية مقطعة إلى جُمَلٍ مناسبةٍ، يمكنُ البحثُ من خلالِها هجائياً على الحديث الذي يريدُه القارئ. وبجانبه رقم الحديث الذي وَرَدَ فيه اللفظُ أو المَقْطَعُ. وكانت طريقتنا في الفهرسة كالآتي:

- قطعنا الأحاديث القولية والفعلية إلى أطراف كثيرة.

- ذكرنا بداية الأقوال المذكورة ضمن الأحاديث من أقوال الصحابة.

- ذكرنا الألفاظ التي جاء بها مسلم عقب الأسانيد لبيان زيادة في الرواية أو المخالفة في اللفظ من أحد الرواة.

- واعتمدتُ في الفهرسة طريقةً سهلةً مألوفةً، تُفيدُ جداً في سرعةِ البحثِ والنظر، يمكن إجمالُها بالآتي:

أ- تُرَتَّبُ الأطرافُ حسب المادة (الكلمة) هجائيّاً، فيبدأ حسب الترتيب بالكلمة الأقلّ حروفاً، فيُؤتى بجميع الكلمات نفسِها عقبَها دونَ أن تأتي زيادة في بنية الكلمة في آخرِها.

ب- لا تعتمدُ (ال) التعريف في الترتيب الهجائي من الكلمة إلاَّ إذا اقترنت بـ (ل) قبلَها، مثل: للآخرة، للحرب، للحسنى... واعتمدناها هنا لأنَّ ألف (ال) تحذف تلقائياً من رسم الكلمة.

جـ- إذا اجتمع النكرةُ والمعرفةُ والكلمة النكرة التي زيد في آخرها (اً) تنوين النصب على ألف، فإنَّ الترتيب بينَها يكونُ كالآتي:

النكرة - المعرفة - النكرة التي زيدَ في آخرها (اً) تنوين النصب على ألف

مثل: إصلاحِ بين - إصلاحٌ لهم - الإصلاحَ ما - إصلاحاً ولَهُنَّ - إصلاحاً يوفق.

د- تقدمُ الألف الطويلةُ على الألف التي تُشبه الياء في الترتيب.

مثل: (إلاَّ) قبل (إلى)، و (أنّا) قبل (أنّى)

هـ- حرف المدّ (آ) يُعَدُّ حرفين متكررين من الألف. لذا يُذكر أولاً في الترتيب.

و- الحرفُ المشدَّدُ يُجعلُ حرفاً واحداً. فلا فرق بينَ اتَّقى، أتْقى.

ز- وكذا همزة الوصل وهمزة القطع: سواءٌ. كالمثالِ السابق.

ح- والهمزةُ أينما ذُكرت عُدَّت مع الألف كحرفٍ واحدٍ، سواءٌ رسمت على السطر، أو الألف، أو الواو، أو الياء. فلا فرقَ في الترتيب بين:

آباءَكُم - آباؤكم - آبائكُم...

حتى لا نضطر إلى تباعد الكلمات في الفهرس وهي ذات أصل واحد، لم يختلف فيها إلاَّ أنَّها ذُكرت في سياقِ جملةٍ مختلفٍ.

ط- كلمات: اللّه، الذي، التي، اللائي، اللاتي... تعدُّ في حرف الألف.

ي- (ال) لا تعد في أول الطرف من الأحرف المرتبة هجائيا.

وذكرنا فهرساً للصحابةِ الواردةِ أحاديثُهم في الصحيح، وبيان مواضع أحاديثهم، مستفيدين في هذا العمل من الأستاذ عبد الباقي، معَ بعض التعديل.

٦- أضفنا إلى هذا العمل كتاب « علل أحاديث صحيح مسلم » لأبي الفضل بن عمَّار الشهيد المتوفَّى سنة (٣١٨)، وهي جملةُ أحاديث أعلَّها بسوء حفظِ بعض الرواة أو مخالفتهم ونحوهما.

وهي في أصلِها رسالةٌ حُقِّقَت في دار الهجرة سنة (١٩٩٠). وَقَعَ المحقِّق فيها ببعض التصحيفات، وهي في المخطوط على الصواب، ونسبةِ أحاديث إلى مسلم وهي ليست فيه.

وقد نبهنا على أشياءَ من هذا القبيل في الهامش، وعزونا الأحاديثَ المذكورةَ من مسلم إليه بأرقام هذه الطبعة، واضعين إيَّاها بينَ حاصرتين في المتنِ نفسه.

٧- أمَّا بالنسبة لشرحِ الإمام النووي، فقد اعتنينا به عنايةَ نصٍّ وتوزيع، إذْ صَحَّحنا النصَّ قدرَ الإمكان أن يقع فيه تحريفٌ أو تصحيف. ووزَّعنا مقدمة النووي إلى فقرات لتتضح معانيها.

أمَّا شرحُه للنصوصِ الواردةِ في الصحيح، والأحاديث، فقد اتبعنا في ذلك طريقةَ الفتحِ لابن حجر تقريباً، فذكرنا تحتَ كلِّ حديثٍ شرحَه، وقدَّمنا في أصلِ الشرح وأخَّرْنا ليتناسب المذكورُ من الشرح مع المتن، إذْ أصلُ الشرحِ متداخلٌ، يشرحُ باباً بأكملهِ فيقدِّمُ ويؤخِّرُ دونَ مراعاةٍ للترتيب، لذا قد يعتقد القارئ والباحثُ أنَّ شرحاً ما لم يذكره النووي عند حديثٍ بعينه، لأنَّه لم يجده بقربه أو تحته، أو لم يتضح ذلك بفقرةٍ، في حين أنه موجودٌ قبل صفحات أو بعدَ صفحات، أو ضمن فقرةٍ مليئة غير واضحةِ المعالم والشرح.

فهذا الشرح قُمنا بتجزئتِه على مفردات المتنِ، ومتابعتِهِ متابعةً دقيقةً عليه، فنورد النَّص أو الحديث، ثم نتبعُه بالشرحِ مجزَّأً على مفرداتِ المتنِ، فإذا كانَ في الحديث ثلاثة مواضع من الشرح مثلاً جُزِّئ الشرحُ إلى ثلاث فقرات في ثلاثة أرقام مشار إليها من المتنِ نفسِه كهامش.

فظهر بذلك الشرح في ثوبٍ جديدٍ لا مثيلَ له سابقاً، دونَ إنقاصٍ في مادته مرتَّباً مجزأً معدّاً بطريقةٍ سهلةٍ مألوفةٍ، يمكن أن يستفيد منها القاصي والداني، والمتعلم والمبتدئ، دونَ جهدٍ في البحث والتناول. وهذا يُقلِّلُ الأخطاء ممن يظُنُّ في بعض النصوص أنَّ

النووي رحمه اللّــه لم يشـرحها، لأنـه لم يجـد الشـرح مصاحباً للمتن في ذلك الموضع.

٨- مراعـاةُ المسـائل الفنيــة في إخــراج نســخةٍ صحيحةٍ في صورةٍ متقبَّلةٍ، وإخراجٍ مناسبٍ، ليَقَعَ في مجلَّدٍ واحدٍ.

وآخر دعوانا أن الحمدُ للهِ ربِّ العالمين

١٦/ربيع الأول/١٤٢١

١٨/حزيران/٢٠٠٠